الظروف التاريخية التي ساهمت في نشأة وتأسيس الاتحاد الأوروبي (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

الباحث/ أحمد إبراهيم الباز
كلية الآداب- جامعة القاهرة
تحت إشراف
أ.د. إيمان عامر

الملخص:

مر التاريخ الأوروبي الحديث بالعديد من المراحل التي ساهمت في إعادة تشكيل بنيته السياسية، فرغم النهضة الأوروبية إلا أن الاقتتال بين الممالك كان لا يزال قائمًا، وهناك تطلع دائم للانقضاض على أملاك الغير، ذلك عوضاً عن بقايا الشحن الطائفي. كل هذه الظروف قد ساهمت في تهيئة الأجواء ودفع بعض الساسة والمفكرين نحو البحث عن حلول من أجل الوصول إلى حالة من السلام الأوروبي المستدام، وكانت "الوحدة الأوروبية" واحدة من هذه الحلول، وهو الأمر الذي تعمل هذه الدراسة على توضيحه.

ظلت نداءات الوحدة الأوروبية نداءً يأتي على لسان مفكري أوروبا وليس سياسييها، منذ أن نادى المفكر الإنجليزي "وليام بن" عبر مقالته المنشورة عام ١٦٩٣ " نحو سلام أوروبي في الحاضر والمستقبل من خلال تأسيس برلمان أوروبي" كمحاولة منه لإنقاذ أرواح الأوروبيين التي تلتهمها الحروب. وهو نفس الطرح الذي تقدم به الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط Immanuel Kant عبر مقالته عام ١٨٨٠ التي ترجمت إلى الفرنسية " من أجل سلام دائم " pour la Paix perpetuelle، والتي دعا فيها إلى تدشين إطار عمل موحد يجمع الممالك الأوروبية المتحاربة. وظلت هذه النداءات متكررة إلى أن تمت ترجمتها إلى هياكل سياسية ظلت تنمو بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى الصيغة الحالية المعروفة بالاتحاد الأوروبي.

مرت هذه الهياكل السياسية عبر العديد من المراحل التي كان الأساس فيها هو اختبار صمود المرحلة الحالية ومن ثم الانتقال إلى مرحلة تالية أو ما يمكن وصفه بـ"بتوسعة

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٣٦)، يناير ٢٠٢٢.

الاتحاد أفقيًّا عبر ضم دول جديدة، ورأسيًّا عبر إنشاء مؤسسات جديدة". ولأن الاتحاد الأوروبي تأسس في أيامه الأولى كإطار اقتصادي جامع فإن المصلحة المشتركة بين ألمانيا وفرنسا جعلته غير قابل لخيانات السياسة أو التقلبات المزاجية للقادة كعادة كافة التكتلات السياسية التي لا تضع الاقتصاد في اعتبارها.

أشرت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ١٩٤٨ التي كانت نتيجة لمشروع مارشال الأمريكي لإدارة مبالغ المساعدات الموجهة لأوروبا التي أنهكتها الحرب، ثم اتحاد المدفوعات الأوروبي ١٩٥٠ الذي ضم دول منظمة التعاون الاقتصادي يهدف إلى إزالة العوائق بين العمليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء عن طريق التبادل التجاري دون الحاجة للدولار بأن تقوم كل دولة بعملية مقايضة مع الدولة الأخرى. ثم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ١٩٥١، والجماعة الأوروبية ١٩٥٧، ثم الاتحاد الجمركي بين الدول الأوروبية عام ١٩٦٨ ، ثم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٥، ثم معاهدة ماسترخت عام ١٩٩٢ التي أطرت وهيأت الظروف لظهور الاتحاد الأوروبي في صيغته الحالية بموجب معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٩. وهكذا يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي قد اشتد عوده بسبب اتباعه خط نمو متتالٍ وليس دفعة واحدة، بالإضافة إلى تقديمه للمصلحة الاقتصادية المشتركة، فارتبطت دوله سويًّا عبر رابطة قوية جعلته صامدًا رغم كل التقلبات، عكس العديد من التكتلات الشبيهة التي عصفت بها تغيرات حركة العلاقات الدولية.

Abstract:

The modern European history went through many stages that helped form its political structure. In spite of the European Renaissance, the fighting among kingdoms continued, and there was that constant desire to prey on the property of others. All those conditions paved the ground and pushed some politicians and thinkers to search for solutions to help reach a state of sustainable European peace. The "European Unity", which this study is trying to explain, was one of those solutions.

Calls for European unity remained confined to Europe's thinkers not its politicians, when the English thinker "William Ben" called in his article published in 1693 for "a European peace in the present and the future through the establishment a European parliament" as an attempt from him to save European lives consumed by war. The same call was echoed by German philosopher "Immanuel Kant" who wrote an article in 1880 under the title "For A Perpetual Peace" that was translated into French, in which he called for the

launching of a unified framework that would include warring European kingdoms. Those calls were frequently made until they were translated into political structures that gradually grew till they turned into the current form known as the European Union.

These political structures went through many stages; the most important of them was testing the resilience of the current stage, and then moving to the next stage, or what can be described as "expanding the EU horizontally by incorporating new countries, and vertically by establishing new institutions". Because the EU was established in its first days as an inclusive economic entity, the common interest between Germany and France made it resistant to political betrayals, or mood swings of leaders, as the case with all political blocks that don't put the economy into their consideration.

The Organization For European Cooperation (OEC)was established in 1948, and it was a result of the American Marshall plan to manage the aid funds directed to help war-torn Europe. Then in 1950 the European Payments Union was established. It included countries of OEC, and aimed to remove barriers to commercial operations among member states, by ditching the Dollar and using barter system among individual countries. later on, the European Coal and Steel Community was established in 1951, in addition to the establishment of European Community in 1957, the Customs Union among European countries in 1968, the establishment of Common European Market in 1985, and the Maastricht Treaty in 1992 which created the conditions for the emergence of the EU in its current form in accordance with the Lisbon Treaty which came into force in 2009. We can thus say that the EU gained strength by following a gradual- not a sudden- growth pattern. Furthermore, the EU prioritized common economic interest, which strengthened the bond among its members, making it resilient despite all volatilities, as opposed to similar blocs that were swept away by changes in international relations.

المقدمة:

لفترات تاريخية طويلة؛ كان مقترح تأسيس تكتل يجمع بين دول أوروبا، حاضرًا في خيال العديد من قادة أوروبا، مدفوعين في ذلك بعدة ظروف وعوامل شكلت هذا المطلب، الذي رأوه في صالح أوروبا كلها، خصوصًا أن تاريخ أوروبا لفترات طويلة ظل محمولًا على نيران الحرب والانقسامات التي تغذيها.

لذلك كان هناك العديد من الآراء التي سعت لوضع حل لهذه المعضلة التي تعاني منها أوروبا وتؤخر مسار الاستقرار، وأحد أهم هذه الآراء أو المساعي كانت أطروحات الوحدة الأوروبية، والتي جاءت مدفوعة بالعديد من الأسباب، والتي يمكن تبيانها كالتالي:

أولًا :كمحاولة للدفع نحو "سلام أوروبي" وقطع الطريق أمام تكرار الصراعات العسكرية بين ممالك ودول أوروبا.

لعقود ممتدة؛ كانت سفينة أوروبا تُبحر في بحر من دماء أبنائها المسفوكة، لذا ارتأى قادتها وسياسيوها ومفكروها أن الدفع نحو ربط هذه الدول سويًّا في تكتل واحد والتأسيس لمصلحة مشتركة فيما بينهم، لهو أمر من شأنه الوقوف عائقًا أمام اتخاذ هذه الدول قرارًا بحرب بعضها البعض لما يمثله هذا القرار من إضرار بهذه المصالح، وبالتالي تحييد احتمالات اندلاع الصراع فيما بينهم أو على الأقل تحويل الجهود العسكرية نحو طرف خارج الجماعة الأوروبية.

وقد حمل مفكرو وفلاسفة أوروبا هذه المهمة على عاتقهم، كمحاولة منهم لدفع دول وممالك أوروبا المتناحرة نحو الانخراط في تكتل أو جماعة واحدة بهدف تعزيز السلم بينهم وقطع الطريق على أى صراع عسكري جديد.

في إنجلترا، كان الفيلسوف والمفكر الإنجليزي "وليام بن william penn قد نادى في مقالته المنشورة عام ١٦٩٣ " نحو سلام أوروبي في الحاضر والمستقبل من خلال تأسيس برلمان أوروبي" An ESSAY towards the Present and Future Peace of Europe by the Establishment of an European parliament ، إلى ضرورة توحيد الأوروبيين، حيث سعى وليام في

مقدمة مقالته للحديث عن مآسي الحروب، قائلًا:

" إن مئات الضحايا يفقدون حيواتهم فى البر والبحر، المدن تخرب، الفقراء يحاربون بالنيابة عن الأغنياء. ورغم ذلك فإن السبيل الوحيد للتصدي لمثل هذه النزاعات الأوروبية مستقبلًا إنما يكمن في الدفع نحو "السلام"، لأنه كما تلتهم الحرب السلام، فإن السلام قادر هو الآخر على أن يلتهم الحرب، هذا السلام يمكن الوصول إليه من خلال تحالف الأمراء وربط طموحاتهم من خلال القانون والعدل وحفظ التوازن، حيث لن يفكر أحد الأطراف فى إيذاء طرف آخر لأنه سيكون قد آذى نفسه بالتبعية، فالفرد خارج الجماعة يفعل ما يحلو له، إلا أنه عندما يندمج فيها يعمل على الحفاظ عليها ومراقبة أفعاله حتى لا تصاب هذه الجماعة بضرر، والوصول إلى هذه الحالة يقتضي من أمراء أوروبا الدفع نحو الانخراط فى تمثيل أو اتحاد واحد يشملهم جميعًا، وما سيترتب على هذا الاتحاد من منافع اقتصادية وسياسية"[١].

وفي فرنسا، كان الفيلسوف "جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau" هو الآخر يؤسس للعديد من الأفكار التي من شأنها المساعدة في القضاء على النزاعات الأوروبية العسكرية والسياسية، حيث استقر يقينه إلى أن الحل يكمن في إنشاء تجمع يضم دول القارة الأوروبية سويًا بما يجعل مصالح القادة وشعوب القارة متشابكة، رغم أن "روسو" كان مؤمنًا في دعوته هذه بصعوبة مقترح هكذا. ولهذا الغرض، فقد كتب "روسو" مقالة عنونها بـ" طريق لسلام دائم " **Project de paix perpetuelle** وقد نشرت بجنيف عام ١٧٨٠، قال فيها:

عندما يتحد الرجال فإن روح المحبة تطال الجميع، ويصبح السلام هو السمة المميزة للمجتمع الجديد، فيعيش الناس في وفاق أبدي. وإذا كان هناك أى طريقة لإنهاء حروبنا المشتعلة، فإن تأسيس حكومة كونفدرالية ستكون هي السبيل لذلك. ورغم أن هذا النظام يبدو حاليًا نظامًا جديدًا، فإن دولًا قديمة قد استخدمته من قبل مثل اليونانيين الأتروسكيين واللاتين. حيث يؤمن هذا النوع من الاتحادات المصالح المشتركة ويعزز القيم بين الشعوب الأوروبية المتناحرة، ولن يكون من السهل كسر هذا الاتحاد الذي تجمعه وحدة الدين وعلاقات التجارة والأخلاق كذلك"[٢].

وفي ألمانيا، وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط **Immanuel Kant** مقالته عام ١٨٨٠ التي ترجمت إلى الفرنسية " من أجل سلام دائم **" pour la Paix perpetuelle**، والتي دعا فيها إلى تدشين إطار عمل موحد يجمع الممالك الأوروبية المتحاربة للوصول إلى سلام حقيقي، حيث ورد في مقالته: " **إن وقف العمليات الحربية لن يتأتى إلا من خلال تدشين نظام جديد للتعايش المشترك في أوروبا**"[٣]. ولأن كانط كان فيلسوفًا مثاليًّا فإن دعواته لم تجد آذانًا صاغية في هذه الأثناء وطوال سنوات لاحقة.

لم تتوقف دعوات الوحدة الأوروبية ككابح لعصر الحرب على الكتب وفقط، حيث صدرت دعوات من المفكرين لتجد طريقها للمؤسسات الرسمية الأوروبية. حيث قام فيكتور هوجو victor Hugo بمخاطبة القادة الأوروبيين المُجتمعين بمؤتمر باريس للسلام عام ١٨٤٩، وهو واحد من المؤتمرات التي بدأت في الانعقاد منذ عام ١٨٤٣ لأجل دفع عملية السلام والشراكة في أوروبا، والتي بدأت بمؤتمر لندن ١٨٤٣، وبروكسل ١٨٤٨، وفرانكفورت ١٨٥٠، ولندن ١٨٥١، ومانشستر ١٨٥٢، وأدنبرة ١٨٥٣. حيث تمحورت دعوة فيكتور هوجو حول تذكير قادة أوروبا المجتمعين بالمؤتمر بالمشتركات الإنسانية والتجارية فيما بين دول أوروبا والتي من شأنها القضاء على تفشي الصراع فيما بين الأطراف المتنازعة وتعزيز فرص السلام والوحدة أو ما سماه بالأخوة الأوروبية ، حيث ورد في خطابه :Opening Address to the Peace Congress

" **قبل أربعة عقود، كانت المقاطعات الأوروبية تغوص في حروب ضد بعضها البعض، وكان أي حديث عن فكرة السلام الشامل ضربًا من ضروب الخيال، وكأنها شيء مستحيل. وعلى الرغم من استمرار هذه النزاعات فإن دعوة السلام لا تزال حاضرة ونافعة. يجب أن نسعى نحو بلوغ اليوم الذي لا يتقاتل فيه النورمان والبيكارديون، ولا أهل لورين والبورغنديين. وبدلًا من أن يتم حشد الرجال لحمل السلاح والدخول في الحرب، يجب أن يتم حشدهم فى اتجاه صندوق خشبي سنطلق عليه اسم صندوق الاقتراع للاتفاق على تأسيس " تجمع" ومجلس شعبي يقرر كل شيء ويحكم كل شيء، وفي هذه اللحظة سيسقط السيف، لنصل جميعًا إلى أهداف مشتركة، ومصالح مشتركة، ومصير مشترك معترفين بوحدة الدم والعرق ، لتكون المعركة الوحيدة هى**

معركة فتح الأسواق أمام التجارة وفتح العقول أمام الأفكار، لينتج عن كل هذا "الأخوة الأوروبية"[٤]

بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك حالة من عدم الثقة بين كل من فرنسا وألمانيا، ففرنسا تخشى العملاق الصناعي الألماني، الذي لما تحرك في الحرب العالمية الثانية فإنه التهم العالم، ولولا أخطاء هتلر لكانت برلين قد أصبحت عاصمة إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، الأمر الذي سبب قلقًا لدى فرنسا، وسعت لاحتواء ألمانيا بدون أي حرب، فلم يكن أمام الفرنسيين سوى وضع مقترح الاندماج مع الألمان على الطاولة، أملًا في عدم لجوء أي طرف للحرب ليسيطر على الطرف الآخر، وهو ما تم بالفعل. لذلك يمكن القول: إن كل المقترحات بشأن مشاريع الوحدة الأوروبية هي مشاريع فرنسية في الأساس مهما اختلفت الدوافع.

بدورها، بدأت دول أوروبا الشرقية التي تحررت من سيطرة الاتحاد السوفيتي في السعي نحو الانخراط في كيان الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان الارتباط بحاضنة دولية وإقليمية أكثر أمنًا واستقرارًا وبحثًا عن السلام. بالإضافة إلى أن هذه الحاضنة الأوروبية الجديدة ستشكل درعًا للدفاع عنها أمام أي محاولات روسية لاحقة لإعادة فرض السيطرة عليها، سواء سياسيًا او اقتصاديًا أو أمنيًا.

ثانيًا: كمحاولة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأطراف الأوروبية وتسهيل عمليات التجارة عبر الحدود.

رغم وجود دوافع لدى بعض دول أوروبا بشأن التحول نحو عصر أكثر سلمًا، إلا أن هذه الدوافع أو الرغبات لا يمكن ضمان استمراريتها أو ترجمتها لسلوك متين ومستدام دونما تكبيلها بروابط اقتصادية ومالية تجعل من التحول عن أفكار السلم أمرًا مستبعدًا نظرًا للمخاطر الاقتصادية التي ستصيب العلاقات التجارية القائمة بين الأطراف المتعاهدة. لذا يمكن القول: إنه بدون أي تحول تكاملي اقتصادي أوروبي، فإن مشروع الوحدة الأوروبية كان سيصبح خيمة بدون وتد في صحراء السياسة المتقلبة، التي لن تصمد أمام ريحها العاتية، فكانت مشاريع التكامل الاقتصادي هي الأوتاد التي حفظت هذا الكيان منذ مراحل تأسيسه المختلفة حتى الآن.

ففي التاسع من مايو عام ١٩٥٠ تقدم وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان بمقترحه الذى عُرف بـ"إعلان شومان Schuman Declaration "، الذي اقترح من خلاله إنشاء جماعة للفحم والصلب لتضم فرنسا وألمانيا، وكان من أهم النقاط الواردة في إعلانه أن "توحيد الكيان الإنتاجي بين فرنسا وألمانيا لن يجعل الحرب غير واردة وفقط، بل سيجعلها مستحيلة The solidarity in production thus established will make it plain that any war between France and Germany becomes not merely unthinkable, but materially impossible."(٥)

حيث رأى الوزير شومان أن تعزيز الروابط الاقتصادية بين الطرفين الألماني والفرنسي سيجعل ضريبة الفكاك السياسي أو الاستعداء العسكري المستقبلي بين الطرفين أمرًا مكلفًا للغاية. وبالتالي كانت الركيزة الأساسية في مقترحه وضع مؤسسات إنتاج الصلب والفحم لدى كل من فرنسا وألمانيا تحت إدارة هيئة مشتركة، على أن تكون هذه الهيئة منفتحة على طلبات دول أوروبا الأخرى للانضمام إليها. مؤكدًا أن الحديث عن أي وحدة أوروبية لن يرى النور إلا من خلال التنمية والشراكة الاقتصادية، وتحول المصانع الأوروبية عن صناعة ذخائر الحرب نحو صناعات عصر السلم. ما يعني أن الأمن الأوروبي يمكن الوصول إليه عبر بوابة الاقتصاد لا عبر البوابة العسكرية التقليدية.

لذا يمكن القول: إن خليطًا من المصالح الأوروبية قد لاح في الأفق، وجاء مقترح الوحدة الأوروبية جامعًا لهذه المصالح في بوتقة واحدة. ففرنسا متفوقة زراعيًّا، بينما ألمانيا عملاق صناعي، فيما كانت القوى الأوروبية الأصغر تخشى أن يزداد حجمها صغرًا خارج الكيان الأوروبي الجديد عبر تهميشها أو تحييدها، ودول أوروبا الشرقية كانت تخشى على أنظمتها السياسية وديمقراطيتها الوليدة من الاتحاد السوفيتي. الأمر الذى جعل هناك مصلحة لكل طرف من هذه الأطراف في نشوء تكتل أوروبي جامع وحدوي، فجاهدوا جميعًا من أجل نيل عضوية الجماعة الأوروبية بتشكيلاتها التدريجية المختلفة منذ تأسيس جماعة الفحم والصلب١٩٥١ انتهاءً بترتيبات انتقال الجماعة الأوروبية إلى صيغة الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣.

كانت نتيجة هذه السياسات المشتركة ظهور حالة من "المنفعة

الاقتصادية المتبادلة" بين الأطراف الأوروبية، هذه المنفعة تطلبت بدورها الانتقال إلى مرحلة تدشين المؤسسات المشتركة كالسوق الموحدة، والسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، والعملة الموحدة، وبرلمان يمثل دول أوروبا التي ستتوافد للانضمام للتكتل الأوروبي الناشئ. ما نتج عنه الصيغة النهائية لهذا التكتل الذي بات يعرف بالاتحاد الأوروبي.

الظروف التاريخية المرافقة لانضمام باقي الدول للاتحاد الأوروبي

يمكن ملاحظة أن دول أوروبا التي عقدت عزمها على الانضمام للاتحاد الأوروبي سواء بصيغته النهائية أو في تشكلاته عبر مراحله المختلفة إنما كان مرتبطًا بظروف تاريخية هيأت الأجواء لاتخاذ قرار الانضمام هذا،كأن تتخلص دولة من وقوعها تحت نير النظام العسكري، أو التحول نحو ممارسات أكثر ديمقراطية.

ويمكن رصد المتغيرات والظروف التاريخية التي صاحبت انضمام دول أوروبا للاتحاد، كالتالي:

أولًا: كان على بريطانيا أن تنتظر رحيل الرئيس الفرنسي شارل ديجول

كان على بريطانيا أن تنتظر حتى انتهاء فترة ولاية الرئيس الفرنسي شارل ديجول لتتمكن من الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة، حيث كان لديجول موقفٌ صارمٌ بشأن طلب الانضمام الذى تقدمت به بريطانيا عام ١٩٦١، الأمر الذى دفعه لاستخدام الفيتو الفرنسي مرتين رافضاً انضمام بريطانيا، مُسجلًا رفضه الأول عام ١٩٦٣، والثاني عام ١٩٦٧، رغم موافقة باقي الدول الأعضاء في المجموعة وهم "بلجيكا- هولندا- لوكسمبرج- ألمانيا- إيطاليا".

ارتكزت وجهة نظر ديجول على أن بريطانيا تتمتع بخلفية عدائية للتكتلات الأوروبية، أو كما ورد فى خطابه الذى ألقاه في قصر الإليزيه بباريس ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ بأن بريطانيا لديها " **عداء عميق تجاه هذا التكتل الأوروبي** " deep-seated hostility [٦] . كما برر رفضه عام ١٩٦٣ بأن التقرير الذي انتهت إليه لجان التفاوض في بروكسل بشأن انضمام بريطانيا قد أوضح العديد من الاختلافات البنيوية بين دول المجموعة وبين بريطانيا، وكان

مما ورد في خطابه هذا:

" **لقد تم إبرام معاهدة روما ١٩٥٧ بين دول تتشابه في طبيعتها الجغرافية، والاقتصادية، والزراعية، والتبادلات والتجارية الخارجية، وظروف العمل والعمال، بالإضافة إلى كونها دولًا تتاخم حدودها سويًّا، تجمعها روابط قوية على مستوى البيع والشراء والاستهلاك، وهذه المجموعة تسير بطريق أكثر تقدمية سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا، لا يوجد بينها عدوات ولا مظالم سياسية، ولا عوائق حدودية أو تنافس على السلطة، وكون دول هذه المجموعة هى دول قارية فإنهم يتشاركون فى المخاطر الخارجية ما يعزز التضامن بينهم، حيث اجتمعت كل هذه العوامل النفسية والمادية لتساهم فى تأسيس هذه المجموعة بموجب معاهدة روما. على عكس بريطانيا العظمى، التي هي في الواقع جزيرة بالبحر، ترتبط بعلاقات تجارية مع بلدان بعيدة جدًّا، والأنشطة الزراعية فيها بسيطة للغاية، كما أنها تتبع نمطًا محافظًا على مستوى العادات والتقاليد، وتحصل على طعام رخيص من الأمريكيتين وتدفع إعانات للمزارعين، كل هذه ظروف تختلف عن الظروف التي توجد عليها دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة**"[٧]

في الواقع كان ديجول يحمل نظرة أخرى لبريطانيا معتبرًا إياها مجرد أداة أمريكية للسيطرة على أوروبا، حيث قال: أنه "**ربما سيأتي اليوم الذى تستطيع فيه بريطانيا الانضمام للمجموعة الأوروبية، إلا أنه إذا تنوعت البني المشكلة للمجموعة الأوروبية ودخلت فيها بريطانيا، فإن هذا التكتل لن يصمد على المدى البعيد وسيصبح تحت التوجيه الأمريكي بل ربما معتمدًا على الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى من شأنه القضاء على أوروبا**".[٨] . كان ديجول يحمل ظنونًا بأن بريطانيا ستكون حصان طروادة الذي تستخدمه الولايات المتحدة لفرض سيطرتها على أوروبا، خصوصًا أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت ثقيلة جدًّا سواء على المهزومين أو المنتصرين حتى أصبحت أوروبا مهلهلة غير قادرة على الوقوف بوجه لا الولايات المتحدة أو حتى الاتحاد السوفيتي، ورأى البعض أن كلا الطرفين الأمريكي والسوفيتي إنما سيعملان على استغلال هذا الضعف لإدارة شؤون أوروبا، وكانت بريطانيا إحدى هذه الأدوات. كما أن ديجول كان متخوفًا من فقدان سيطرة فرنسا القوية على

المجموعة الأوروبية لصالح بريطانيا إذا ما انضمت لهذا التكتل. إلى أن انضمت بريطانيا إلى المجموعة عام ١٩٧٣ في عهد الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو. وهو نفس العام الذي انضمت فيه كل من النرويج وأيرلندا والدنمارك التى كانت تربط عضويتها بانضمام بريطانيا حيث تجمعهما علاقات اقتصادية وطيدة، خصوصًا في المجال الزراعي حيث كان قد تم تعليق انضمامهم عام ١٩٦١.

ثلثًا: كان على الدول التي تقع تحت سطوة أنظمة عسكرية أن تنتظر رحيل هذه الأنظمة:

١- كان على اليونان أن تنتظر زوال النظام العسكري

في عام ١٩٧١ تقدمت اليونان بطلب الانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن الظروف التي كانت تخوضها اليونان في هذه الأثناء سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي قد جعل طلبها يواجه بالرفض ولم يتم قبولها إلا عام ١٩٨١، وكان مما ورد في البيان الصادر عن المجموعة الأوروبية بشأن رفض عضوية اليونان:

"**حتى يتم قبول العضوية، فإنه يجب على اليونان أن تمارس سياسة ديمقراطية، بما هو مفيد لصالح شعب اليونان ولأعضاء المجموعة أيضًا، بالإضافة إلى القيام بالعديد من الإصلاحات حيث تعاني اليونان من قاعدة اقتصادية وصناعية ضعيفة، بالإضافة إلى تواضع حالتها الزراعية، ما يعنى أن اليونان لم تصل بعد إلى حالة التجانس بينها وبين المجموعة الأوروبية، كما أن المجموعة الأوروبية لا تريد أن تكون طرفًا في النزاع الدائر بين تركيا واليونان**"[٩].

ورغم تخوفات ألمانيا في هذه الأثناء من هجرة العمالة الرخيصة إلى داخل دول المجموعة، وتخوفات فرنسا من تقلبات في السياسة الزراعية التي من الممكن أن تطالها بسبب عدم قدرة اليونان على ضبطها. إلا أن زوال النظام العسكري في اليونان قد جعل المجموعة الأوروبية تعيد النظر في انضمام اليونان خصوصًا إذا تم الوضع في الاعتبار أن المجموعة كانت تخشى من سيطرة سوفيتية على اليونان فجاء القبول كإحدى وسائل تحييد

اليونان بعيدًا عن السوفييت أو الولايات المتحدة وأقرب الى أوروبا. بالإضافة إلى أحد الأسباب الرومانسية الرمزية التي وضعها قادة المجموعة الأوروبية في اعتبارهم وهي أن اليونان تمثل رمزًا للديمقراطية الأوروبية في مطلع التاريخ، وباعتبار أوروبا تمثل وجه الديمقراطية في العالم فإن اليونان يجب أن تكون ضمن المجموعة. أو حسب ما قال الرئيس الفرنسي "فاليرى جيسكار": **إن اليونان هي الأم لجميع الديمقراطيات، لذا لا يمكن استبعادها من الانضمام للمجموعة**"(١٠) .

٢- كان على إسبانيا أن تنتظر رحيل نظام الجنرال فرانكو

بانضمام اليونان؛ فإن المجموعة الأوروبية قد بدأت تستحوذ على ساحل البحر المتوسط، حيث تبعها انضمام إسبانيا عام ١٩٨٦، إلا أن إسبانيا كان عليها الانتظار حتى زال نظام الجنرال فرانكو العسكري حتى تتوفر الأرضية المبدئية لقبولها ضمن المجموعة الأوروبية، حيث كان للجنرال فرانكو تاريخًا أسود في أذهان الأوروبيين من القمع والفاشية ومساعيه بشأن تقديم الدعم لهتلر ودول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تستثني إسبانيا من مساعدات مشروع مارشال. لذا يمكن القول: إن إسبانيا تحت حكم فرانكو لم تكن مقبولة بالنسبة للمجموعة الأوروبية، التي أعربت عن أملها بشأن " **انتقال إسبانيا إلى طابع أكثر ديمقراطية وأن يتمكن الشعب الإسباني من إجراء انتخابات حرة ومستقلة ووضع دستور فى المستقبل القريب بما يؤهل بلادهم لأن تكون عضوًا في المجموعة الأوروبية**"(١١).

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الجنرال فرانكو قد وطد علاقاته مع الولايات المتحدة وأعطى ظهره لجيرانه في القارة الأوروبية، حيث استفاد فرانكو من قروض أمريكية ومساعدات اقتصادية قادمة من الولايات المتحدة مقابل السماح للولايات المتحدة بفتح أربع قواعد جوية وبحرية عسكرية بإسبانيا عام ١٩٥٣، ورغم أن هذه العلاقات عززت موقف إسبانيا فى غرب أوروبا بمساعدة أمريكية، إلا أن نظام الجنرال فرانكو ظل غير مقبول بالشكل الكافي لدى أوروبا ليصبح عضوًا في الجماعة الأوروبية. إلا أنه بوفاة الجنرال فرانكو١٩٧٥ فإن الملك كارلوس قد وعد بإجراء العديد من الإصلاحات، وهو الأمر الذى دفع

المفوضية الأوروبية لإعادة فتح باب المفاوضات بشأن قبول إسبانيا في المجموعة الأوروبية التي بدأت منذ هذا التاريخ وحتى عام ١٩٨٦، ووصلت إلى أفضل مراحلها مع وضع تعهدات بالاستمرار فى الإصلاح السياسي والاقتصادي والزراعي ليتم توقيع الاتفاق المبدأ للانضمام للمجموعة الأوروبية عام ١٩٨٥وتصبح عضوًا عام ١٩٨٦.

٣- كان على دول أوروبا الشرقية أن تنتظر تحررها من السيطرة السوفيتية والشيوعية عمومًا.

من المؤكد أنه في حالة عدم سقوط حائط برلين ١٩٨٩ وكذلك سقوط الاتحاد السوفيتي ١٩٩١، لكانت رقعة الاتحاد الأوروبي قد انحصرت في منطقة محددة غرب أوروبا.

على المستوى السياسي، مع بدء انضمام دول أوروبا الشرقية للمجموعة الأوروبية، التي كانت في يوم ما دولًا تابعة للاتحاد السوفيتي فإننا بصدد الحديث عن تحول ضخم على مستوى البنية السياسية، فهذه الدول بعضويتها فى الاتحاد فإنها تنتقل من كونها دولًا تم تخطيطها مركزيًّا على المستوى السياسي والاقتصادي لتقبل بعد ذلك أن تنخرط فى تكتل "فوق قومي".

كانت دول أوروبا الشرقية التي انضمت للاتحاد قد اتسم تاريخها السياسي والاقتصادي ما قبل التسعينيات بكونها دولًا مرتهنة لنظام احتكاري على مستوى الاقتصاد ذو روابط تجارية تقليدية، لا يمتلك المعرفة بمعنى السوق الموحدة أو المشتركة، وتخضع الحدود لسلطة الدولة المركزية، والتجارة مرتهنة لمبادئ الفلسفة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة السوفيتية الشيوعية. ما يعني استحالة حصول هذه الدول على عضوية الاتحاد الأوروبي إلا بشرطين ثانيهما رهين بالأول، أما عن الأول فهو زوال النظام الشيوعي السوفيتي الحاكم، وثانيهما قبول دول أوروبا الوسطى والشرقية هذه بالتحول كليًا على مستوى السياسة والاقتصاد نحو اتباع خارطة الطريق التي تؤهلها لأن يتم قبول عضويتها فى الاتحاد وفقًا لمعايير كوبنهاجن التي وضعها المجلس الأوروبي، والتي نصت على:

بعد ٤٠ عامًا من اتباع دول أوروبا الوسطى والشرقية تخطيطًا شديد

المركزية، فإننا نرحب بحصول هذة الدول على عضوية الاتحاد، بشرط أن يعمل العضو على تحقيق استقرارً في مؤسساته السياسية، والتزامًا بالمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات. بالإضافة إلى وجود اقتصاد فعال قادر على دخول المنافسة ضمن قوى السوق بالاتحاد. كما يتعهد العضو بضمان العمل على تحقيق أهداف الاتحاد سياسًّا، اقتصاديًّا ونقديًّا"(١٢)

وقد تعهد المجلس الأوروبي بتقديم كل أشكال الدعم الفني على كل المستويات لمجموعة دول أوروبا الوسطى والشرقية لغرض تمكينها من وضع أقدامها على الطريق الذي يؤهلها للحصول على عضوية الاتحاد.

بطبيعة الحال، كان قبول هذه الدول بمعايير كوبنهاجن يعني أنها بصدد تلقي صدمة قوية على مستوى السياسة والاقتصاد جراء هذا التحول الحاد. وهو بالفعل ما حدث، حيث أدى انهيار التجارة التقليدية واختلال الطلب المحلي إلى اضطرابات كبيرة فى الناتج المحلى الإجمالي، وارتفعت الأسعار ارتفاعًا شديدًا نتيجة التوجه نحو تحرير سعر الصرف، وهو أحد أشكال التحرر من مركزية الدولة نحو حرية العرض والطلب أى اقتصاد السوق، الأمر الذى دفع بالتضخم للأعلى، وعلى الرغم أن الاتحاد الأوروبي كان حاضرًا لأغراض الدعم والمعالجة من خلال برنامج الدعم PHARE (تعريف بالهامش) فإن أزمات اقتصادية وسياسية حادة كادت تعصف بهذه الدول لولا وجود الاتحاد الأوروبي لغرض الدعم والمعالجة كونه يعلم بحتمية مثل هذه الصدمات، ولا يعنى هذا أن دول أوروبا الغربية لم تستفد من تحول كهذا، حيث كانت بنوك أوروبا الغربية حاضرة وبشده في فترة التحول بدول أوروبا الوسطى والشرقية، كما تدفقت رؤوس الأموال الغربية مدفوعة برغبة دول أوروبا الشرقية باستقبالها.

مسيرة التكامل الأفقي للاتحاد الأوروبي

لم يصل الاتحاد الأوروبي إلى صيغته الحالية إلا عبر المرور بمراحل تحول وتكامل أفقي مختلفة، سواء سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو تجاريًّا وحتى عسكريًّا. ويمكن رصد هذه المراحل كالتالي:

١ – المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ١٩٤٨

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانكشاف الأوضاع التي باتت عليها دول أوروبا جراء العمليات العسكرية، من تدمير للبنية التحتية وتردٍّ اقتصادي، وفي ظل التنافس الأمريكي السوفيتي على من يقود العالم، فإن الولايات المتحدة قد رأت أنها إن لم تمد يد العون لدول أوروبا، فإن الاتحاد السوفيتي من الممكن أن يقوم بهذا الأمر، ما ينتج عنه سيطرة سوفيتية على هذة المنطقة، ليظهر مشروع مارشال الأمريكي للعلن كخطوة استباقية لضمان تحييد السوفيت.

كان مشروع مارشال عبارة عن معونة مالية أقرتها الولايات المتحدة لمساعدة دول أوروبا فى عملية الإصلاح الاقتصادي واعادة ترميم بنيتها التحتية المدمرة، وحتى تضمن واشنطن أن هذا الدعم المالي لن يتم إهداره وأنه سيتم العمل به من خلال خطة مشتركة وبرنامج واضح لضمان الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة، فإنها أوصت ودفعت دول أوروبا نحو ضرورة تأسيس كيان اقتصادي يكون مسؤولًا عن إدارة هذا الدعم المالي، وبالفعل تم الإعلان عن إنشاء "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، والتي لم تكن معنية بشكل كبير بإيجاد أي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي أو السياسي بين الأوروبيين بقدر ما كانت معنية فقط بإيجاد أرضية مشتركة وخطط واضحة لإدارة أموال مشروع مارشال، الأمر الذى جعلها تخفت بمجرد انتهاء مدة المشروع عام ١٩٥٢.

٢–اتحاد المدفوعات الأوروبي ١٩٥٠

في ظل أن دول أوروبا لا تزال تعاني من آثار الحرب، فإنها كانت تواجه في هذه الأثناء العديد من العثرات الاقتصادية، متمثلة في ارتفاع نسبة الدين، والتوسع في الاستيراد ومحدودية الصادرات، وفي ظل عجز مالي شديد، فإن العديد من دول أوروبا قد لجأت إلى اتباع أسلوب "المقاصة"[١٣] في تعاملاتها التجارية، مع تحجيم هذه المعاملات في نطاق جغرافي قريب، أي بين دول أوروبا وبعضها، ما جعل هذه الدول تفكر في إنشاء كيان اقتصادي فيما بينهم لمعالجة هذا الوضع، ليتم تأسيس "الاتحاد الأوروبي للمدفوعات European union for payments " الذي ضم دول منظمة التعاون الاقتصادي يهدف إلى إزالة العوائق بين العمليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء عن

طريق التبادل التجاري دون الحاجة للدولار بأن تقوم كل دولة بعملية مقايضة مع الدولة الأخرى، من أجل ضمان توفير أكبر قدر من الدولارات المطلوبة لشراء منتجات خارج المنطقة الأوروبية، حيث تقوم كل بلد عضو بالإبلاغ عن الأرصدة المتوفرة لديها نهاية كل شهر ليتم دمجها سويًّا من أجل تلبية عمليات الاستيراد المطلوبة، ويكون مدة الاتحاد عامين قابلة للتمديد. (١٤)

٣- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٦١

على الرغم من أن الهدف من المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لم يكن إنشاء تكامل بين دول أوروبا، إلا أنها لفتت أنظار الأوروبيين نحو فوائد التعاون بفضل التزامهم بالمعايير والخطط المشتركة التي اتفقوا عليها عندما اجتمعوا سويًّا تحت مظلة واحدة. لذا فقد تم استدعاء هذه المنظمة للحياة مرة أخرى بعد أن كانت توقفت تقريبًا منذ عام ١٩٥٢، ليتم إعادة إحيائها بشكل أكثر توسعًا وبأهداف تكاملية حقيقية عام ١٩٦١، لتصبح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - Organisation for Economic Co-operation and Development "، (تعريف بالهامش) لهدف تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي والإحياء التجاري بين الدول الأعضاء.

٤- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ١٩٥١

رغم خروجها من الحرب وقد تم تدميرها، إلا أن ألمانيا قد ظلت تحتفظ بميزة امتلاكها قطاعًا غنيًّا بالفحم والصلب، اللذين كانا عماد الماكينات الألمانية إبان الحرب، الأمر الذى دفع وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان للدعوة لإنشاء سوق أوروبية مشتركة للفحم والصلب كمحاولة منه لتصعيد استفادة فرنسا من هذه السوق، حيث اعتبر أن بلاده لن تستطيع أن تنهض بعد الحرب إلا بمساعدة ألمانية، وسرعان ما انضمت كل من (هولندا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وايطاليا) لهذا التكتل الاقتصادي(١٥). ويمكن القول: إن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كانت واحدة من أهم الركائز فى طريق تطور الجماعة الأوروبية ومن ثم الاتحاد الأوروبي.

٥- الجماعة الأوروبية ١٩٥٧

في عام ١٩٥٧ تم التوقيع على معاهدة روما التي أنشئت بموجبها

الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، لتنضم إليهم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، لتشكل التكتلات الثلاثة تحالفًا سويًّا بات يعرف بالجماعة الأوروبية.

يُقصد بالجماعة الأوروبية أنها هذا التكتل الذي ظهر عام ١٩٥٧ باندماج كل من (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب+ الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية+ الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، حيث تم التوقيع في عام ١٩٥٧ على قانون إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٨.

يمكن إيجاز أهداف الجماعة الأوروبية التي شكلت الركيزة الثانية الهامة في طريق تأسيس الاتحاد الأوروبي فى أنها سعت نحو تدشين سوق أوروبية مشتركة متحررة من الحواجز والرسوم الجمركية، مع سهولة مرور العمالة، وإيجاد سياسة زراعية مشتركة، ووضع نظام لإدارة المنافسة داخل السوق، وتحديد تعريفة جمركية خاصة بالبلدان خارج نطاق الاتفاقية، والعمل على تقريب القوانين المنتمية للأعمال الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لتحسين ظروف العمال والمساهمة فى رفع مستوى معيشتهم وكذلك إنشاء بنك استثمار أوروبي[١٦]. وقد تم إدماج هذه الجماعة فى بنية الاتحاد الأوروبي في شكله الحالي بموجب معاهدة لشبونة. [١٧]

٧- الاتحاد الجمركي ١٩٦٨

تم إنشاء الاتحاد الجمركي الأوروبي عام ١٩٦٨، حيث بدأت الجماعة الأوروبية تصارع الولايات المتحدة في النفوذ. وكانت الولايات المتحدة قد حاولت أن تدفع دول أوروبا نحو تأسيس جماعة دفاع أوروبية، إلا أن فرنسا قد رفضت التصويت على المقترح عام ١٩٥٤؛ لأنها كانت تراها محاولة أمريكية للتوسع فى تسليح ألمانيا.

٨- السوق الأوروبية المشتركة ١٩٨٥

بعد العديد من التطورات فقد لاح في الأفق مقترحٌ فرنسيٌ على يد جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية عام ١٩٨٥ بإنشاء سوق أوروبية موحدة وعملة موحدة، إلا أن مارجريت تاتشر عارضت مشروع العملة الموحدة ووافقت

على السوق الموحدة، ليتم إقرار "القانون الأوروبي الموحد" الذى نص على إنجاز السوق الموحدة بحلول عام ١٩٩٢.

٩- معاهدة ماستريخت ١٩٩٢

تعتبر معاهدة ماسترخت أو المعاهدة الهولندية هي الاتفاقية المؤسسة لما بات يعرف بالاتحاد الأوروبي، حيث ورد في المادة الأولى لنص المعاهدة:

" **بموجب هذه المعاهدة، فإن الأطراف الموقعة عليها تنشئ فيما بينها اتحادًا أوروبيًّا، يشار إليه باسم " الاتحاد"، حيث تمثل هذه المعاهدة واحدة من أهم مراحل توثيق العلاقات بين شعوب أوروبا، بحيث يمكن للمواطنين الأوروبيين الانخراط بشكل أكثر توسعًا فى سياسة اتخاذ القرار الأوروبي، وحتى تكتمل أشكال التعاون بين دول أوروبا كما تحددها المعاهدة. بينما حددت المادة الثانية الأهداف المعني بتحقيقها هذا الاتحاد، وهى:**

" **تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتوازن المستدام فيما بين دول أوروبا، من خلال فتح الحدود، وتأسيس اتحاد نقدي بما فى ذلك عملة موحدة، وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة حيث سيتم العمل على وضع إطار نهائى لسياسة دفاع أوروبية مشتركة، بالإضافة إلى العمل على إقرار جنسية الاتحاد**"(١٨٧).

وفى عام ٢٠٠٩ دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، والتي تعرف بأنها المعاهدة المعدلة للاتحاد الأوروبي، حيث عملت على إعادة صياغة ركائز الاتحاد التي وردت في معاهدة ماسترخت، ومن النصوص التي تم تعديلها التحول نحو التصويت بالأغلبية بعد أن كان بالإجماع، ومنح صلاحيات للمجلس الأوروبي وإعلان منصب رئيس المجلس الأوروبي والممثل السامي لشؤون الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية.

عبر هذه المسيرة التي يمكن وصفها بأنها أحد أشكال التكامل الأفقي، فإن مؤسسة الاتحاد الأوروبي قد استقر شكلها واختتمت صيغتها النهائية بوضعها الحالي.

من الملاحظ رغم الصفة الوحدوية للاتحاد الأوروبي، فإن هناك تباينًا واضحًا فيما يخص السياسة الخارجية لهذا التكتل تجاه مجلس التعاون

خصوصًا وتجاه عدة قضايا دولية بشكل عام، وعلى الرغم من أن معاهدة ماسترخت تدعو الى اعتماد سياسة خارجية موحدة، إلا أن كل دولة قررت أن تحتفظ بنهج سياسة خارجية مختلف انطلاقًا من سيادتها الوطنية، وهو الأمر الذي عبر عنه كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق متهكمًا "**في كل مرة أسمع فيها حديثاُ عن أوروبا، أتساءل: ترى بمن أتصل**"؟[١٩]

حيث يمكن القول: إن هناك انقسامًا واضحًا بين "بروكسل" مقر الاتحاد الأوروبي ومصنع سياساته وبين السياسات الخارجية التي تتبعها دول الاتحاد، ما خلق فجوة بين السياسات التي يسعى إليها الاتحاد الأوروبي كتكتل وبين عواصم الدول الأعضاء نفسها. فبينما ترى دول في الاتحاد أنه يجب أن يتم القيام بدور عالمي شامل يطال كافة المناطق حول العالم وأهمها الشرق الأوسط، ترى مجموعة دول أخرى داخل الاتحاد انه يجب التركيز على تحركات سياسية تجاه الأقاليم المجاورة لأوروبا وأهمها الإقليم الأوراسي. وفيما تسعى عواصم أوروبية وعلى رأسها باريس وبرلين أن تكون في موقع الفعل، فإن عواصم أخرى تفضل البقاء في موقع رد الفعل أو الساكن، وفيما تكون التكتلات عادة متفقة الرؤى بشأن أزمات عالمية إلا أن دول الاتحاد لطالما اختلفت في تشكيل موقف موحد تجاه العديد من الأزمات الخطيرة ومنها تلك التي طالت منطقة الشرق الأوسط والخليج، وعلى رأسها عدم التوافق بشأن موقف موحد تجاه الفعل الأمريكي الخشن في منطقة الخليج أي القيام بغزو العراق.

لوحظ تطبيق عملي لهذا التباين في الرؤي بشأن الموقف الأوروبي من مجلس التعاون وفقًا لمن هي الدولة التي ترأس الاتحاد الأوروبي. حيث اختلفت التوجهات السياسية الحاكمة للاتحاد الأوروبي بناءً على موقف الدولة الرئيس. ومثال ذلك، في ظل رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٧ ورئاسة فرنسا عام ٢٠٠٨ كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قد شهدت تطورًا ملحوظًا وعالي المستوى نظرًا للرغبة الفرنسية والألمانية لتطوير العلاقات مع هذه المنطقة بالفعل. إلا أنه وبدءًا من عام ٢٠٠٩ وبعد إطلاق معاهدة لشبونة تراجع التفاعل الأوروبي الخليجي حيث انتقلت رعاية العلاقات بين الطرفين من رئاسة الاتحاد الأوروبي لتصبح تحت سلطة (لجنة العلاقات

الخارجية الأوروبية European External Action Service- EEAS حيث يمكن ملاحظة تحول سمته البطء أو سكون حالة التفاعل والانجذاب تجاه مجلس التعاون، ودليل ذلك تغير لغة التوصيات المدرجة في اجتماعات المجلس الأوروبي الخليجي المشترك بدءًا من هذا التاريخ من البحث عن (حلول مشتركة) لمناقشة (التحديات المشتركة)، فيما يعني بطئًا في إحداث انتقال ملحوظ في القضايا محل النقاش[٢٠] .

حتى إن الهيئة التي لطالما مثلت الاتحاد الأوروبي دبلوماسيًّا وتفاوضيًّا إنما كانت ترجمة لحالة عدم الوحدة الأوروبية، فعلى سبيل المثال لو أراد الاتحاد الأوروبي أن يدخل في مفاوضات خارجية أو أن ينضم إلى أحد النقاشات التي تتطرق إلى السياسة الخارجية، فإن وفد الاتحاد يتشكل من الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية، ومفوضية العلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية، ووزير خارجية الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الدورية، وبالتالي فإننا أمام حالة من عدم الاتفاق المبدئي بين تطلعات ورؤى الاتحاد كتكتل وبين الدول الأعضاء على مستوياتها الوطنية. حتى إن السياسات العسكرية والدفاعية للاتحاد الأوروبي تنحو هذا المنحى غير الموحد. حيث أكدت معاهدة ماستريخت (**أن سياسة الاتحاد المذكورة في هذه المادة ينبغي ألا تؤثر في الطابع الخاص للسياسة الأمنية والدفاعية لبعض الدول الأعضاء، وتحترم الالتزامات الناجمة عن انتماء بعض الدول الأعضاء إلى حلف شمال الأطلسي)** [٢١]. ورغم تأسيس الاتحاد الأوروبي ومروره عبر العديد من المراحل التي صقلته، إلا أنه تم تأسيس ما يعرف باتحاد دول أوروبا الغربية على هامش الاتحاد ليمثل دول أوروبا الأطلسية ويميزها عن دول أوروبا الشرقية. ما يزيد من الشقاق فيما يخص التوجهات السياسية والأمنية والدفاعية الخارجية. وبالتالي فإننا بذلك نكون أمام تكتل فرعي من التكتل الرئيسي الذي هو الاتحاد الأوروبي.

يُضاف إلى كل هذه المظاهر أمر آخر، وهو التردد الأوروبي وتغليب المصلحة القريبة على المخاطرة، وتغليب المصلحة الاقتصادية على العلاقات السياسية نظرًا لما تحمله من مستوى مخاطر عالٍ، أو كما يقول هنري كيسنجر واصفًا البعد النفسي في السياسة الأوروبية (**إن الأوروبيين يحبون اللعب من دون مخاطرات لكنك في الشرق الأوسط لا يمكنك أن تؤدي بدون مخاطر**).

موقع المؤسسات الأمنية في مسيرة الاتحاد الأوروبي

تعتبر صفة الأمن داخل الاتحاد الأوروبي شكلًا من أشكال "**الأمن الإقليمي**"، باعتبار أن مجموع الدول التي تُشكل هذا التكتل قد أخذت على عاتقها الدفاع عن أمن إقليم ما وحماية مصالح القارة الأوروبية. وقد مر الأمن بالجماعة الأوروبية بمرحلتين: **الأولى** كانت قبل انهيار النظام الدولي متعدد القطبية عندما كانت أوروبا شريكًا في قيادة الأمن الدولي، ثم شهد الأمن الأوروبي الجماعي فترة خمول عندما تحول النظام العالمي إلى نظام دولي ثنائي القطبية "أمريكي سوفيتي". **والثانية** عندما نهض الأمن الأوروبي الجماعي مره أخرى تدريجيًّا بعد الحرب الباردة بالتزامن مع مسيرة النهضة الاقتصادية الأوروبية والتحول التدريجي نحو نسق وحدوي أوروبي جعل دول أوروبا تهتم كثيرًا بتدشين نظام أمني جماعي لحماية مكتسبات الوحدة الاقتصادية، وتعزيز نمط أمني مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، رغم عدم الوصول بشكل كامل إلى سياسة أمنية أوروبية يمكن وصفها بالموحدة تمامًا.

في عام ١٩٥٢ تم تأسيس جماعة الدفاع الأوروبي EDC[٢٢] لترتيب حالة الأمن الأوروبي، لكنها لم تستمر كثيرًا حيث رفضت فرنسا الاتفاقية؛ لأنها لا تريد أن تنال من سيادتها. لاحقًا في عام ١٩٧٠ تم العمل على تأسيس مجموعة " **التعاون السياسي الأوروبي**" ليتم تبادل المعلومات وتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية، وبدأ هذا التكتل أكثر ارتباطًا بالأحداث الأمنية حول العالم. وبموجب معاهدة ماسترخت ١٩٩٢[٢٣]، تم اعتماد سياسة أمنية وخارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي، حيث أكدت الاتفاقية على القيام بكل ما من شأنه حماية قيم ومصالح الاتحاد المشتركة، وصيانة استقلاله والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكذلك وضع سياسة دفاعية مبدئية على أن يتم تطويرها لاحقًا.

وفي عام ١٩٩٢، تم إطلاق ما عرف حينها بالعمليات المشتركة Joint Actions في اجتماع المجلس الأوروبي بلشبونة وهي الإجراءات التي يتخذها الاتحاد من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة، وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية أو المشاركة في قوات

حفظ السلام ، وترتب على هذه السياسة تدشين عدة عمليات مشتركة في منطقة الخليج من أجل مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة[٢٤] وتطوير مسائل الأمن الأوروبية ووضعها في إطار مؤسساتي وأكثر ارتباطًا بمسائل السياسة الخارجية. وهو ما يعني أن هذا التحول كان مهمًّا من أجل تشكيل البنية النهائية لركائز الاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC تشكل إلى جانب المجموعة الأوروبية والتعاون في مجال الشؤون الداخلية الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي، وهو ما ترتب عليه البدء في استخدام مصطلح(الدفاع الأوروبي) لأول مرة. [٢٥]

هذا التطوير في السياسات الأمنية والدفاعية ظل قائمًا حتى معاهدة أمستردام ١٩٩٧ التي جعلت المهمات الدفاعية والأمنية ركنًا مهمًّا في بنية القرار الأوروبي. ثم جاءت الدفعة القوية لإدارة السياسات الأمنية الأوروبية بتوقيع معاهدة سانت مالو ١٩٩٨ التي وفرت قوات عسكرية مشتركة من أجل الرد والتعامل مع المخاطر الجديدة التي بدأت تظهر في هذه الأثناء، خصوصًا مشاكل التطرف واللاجئين وأمن الممرات الملاحية حول العالم، شريطة أن يكون التحرك تحت مظلة حلف الناتو، حيث ورد في الاتفاقية "**من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارًا بالموافقة على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط العسكري، حيث إننا نعمل على توحيد جهودنا من أجل تمكين الاتحاد من التعبير بقوة عن أهدافه**"[٢٦].

في يونيو١٩٩٩ اجتمع المجلس الأوروبي بكولن الألمانية حيث تم اعتماد السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي Common Security and Defense Policy CSDP في هلسنكي والتي أسست لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية الأمنية للاتحاد الأوروبي، حيث تضمنت:

١- تعيين ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، ليصبح خافيير سولانا أول من يشغل هذا المنصب.
٢- الإعلان عن إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي ضمت إلى عضويتها أعضاء من كافة دول الاتحاد.

٣- إنشاء اللجنة العسكرية الأوروبية EMC التي تأخذ على عاتقها وضع الاستراتيجيات والتوصيات للمجلس الأوروبي. وهي أعلى كيان عسكري في الاتحاد الأوروبي ووظيفتها تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات الى المجلس الأوروبي.

٤- إنشاء خلية تخطيط عسكرية للاتحاد الأوروبي.

ولطالما تطرقت الإعلانات السياسية والاتفاقيات المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى أهمية الاستعداد للاستجابة للأزمات الأمنية الدولية، وكانت منطقة الشرق الأوسط والخليج إحدى أهم المناطق المستهدفة بالاستجابة نظرًا لأهميتهما الجيوبوليتيكية. حيث نص إعلان "مال" في ديسمبر ١٩٩٨ على ضرورة تطوير السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي وأن يكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة واستخدامها من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولية في إطار حلف الناتو.

وفي ديسمبر ١٩٩٩ عقد المجلس الأوروبي اجتماعه في هلسنكي، والذي تم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية تكون مهمتها حفظ السلم وإدارة الأزمات الأمنية. على أن تكون هذه القوة العسكرية مشكلة من ٥٠:٦٠ ألف جندي وقادرة على الانتشار خلال ٦٠ يومًا وقادرة على الاستمرار في المهمة لمدة عام. وفي قمة نيس ديسمبر ٢٠٠٠[٢٧] تم الإعلان عن إنشاء عدة لجان وهي اللجنة السياسية والأمنية واللجنة العسكرية التي تضم رؤساء أركان الجيوش الأوروبية. وأطرت للعديد من بنود السياسة الأمنية والدفاعية، وهي:

١- إذا تعرضت دولة عضو بالاتحاد الأوروبي، لأي هجوم فإنه يتوجب على الدول الأخرى بالاتحاد تقديم الدعم والمساعدة، سواء كان هجومًا ارهابيًّا أو عسكريًّا أو حتى كارثة طبيعية.

٢- الاتفاق على إنشاء نظام تعاون منظم مفتوح لجميع الدول التي تتعهد بالمشاركة في برامج التعاون العسكري والأمني وتجهيزاتهم.

٣- استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الاتحاد

الأوروبي إذا طلبت الأمم المتحدة ذلك.

٤- دعم وتطوير وكالة الدفاع الأوروبي، كما دعت الى الاهتمام بفكرة إنشاء جيش أوروبي موحد.

وقد وسعت معاهدة لشبونة ٢٠٠٩[٢٨] قدرة الاتحاد الأوروبي على محاربة الإرهاب، وتنفيذ عمليات أمنية يقوم بها الاتحاد الأوروبي بمفرده أو بالتعاون مع دول ومنظمات وتكتلات دولية أخرى في أوقات الأزمات والكوارث، وبطبيعة الحال، فإن الشرق الأوسط ومنطقة الخليج حاضرة في هذا المشهد.

كعادته، انتقل الاتحاد الأوروبي نحو الصيغ المؤسسة لعلاقاته الأمنية خطوة تلو الأخرى، وهي السمة التي تميز الاتحاد منذ نشأته الأولى بعد الحرب العالمية الثانية. والتي وفرت حالة من الثقة المتبادلة نسبيًّا مقارنة بمجلس التعاون، وثبتت المكاسب في الخطوة السابقة ليكون الانتقال للخطوة اللاحقة مجرد محاولة لتعزيز التعاون الأمني. ومرت البنية الأمنية للاتحاد الأوروبي عبر العديد من المحطات التي كانت تخضع من فترة للأخرى إلى إعادة نظر وضبط، لتصبح أكثر توافقًا مع المستجدات التي تطال النظام الدولي، ومن الملاحظ أن هذا الأمر قد أخذ حيزًا كبيرًا على مرحلتين، الأولى عند انهيار الاتحاد السوفيتي وبدء انضمام دول أوروبا الشرقية إلى المنظومة الأوروبية الغربية، حيث تصاعدت الأهمية الأمنية لإدارة ومعالجة هذا التحول الجديد وما قد ينجم عنه من أزمات كونها دولًا محمولة على قدر عالٍ من الأزمات الأمنية الخاملة. بينما كانت المرحلة الثانية بعد الغزو الأمريكي للعراق، وما نجم عنه من تهديدات أمنية أصبح لها صدى صوت في الاتحاد الأوروبي، وكان من الضروري إدارتها على الوجه الأمثل.

مسيرة الاتحاد الأوروبي

١٩٥١	تأسيس جماعة الفحم والصلب بموجب معاهدة باريس
١٩٥٥	تأسيس مجموعة دول البينلوكس التي تضم بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ
١٩٥٧	الدول المؤسسة (فرنسا، وألمانيا الفيدرالية، وهولندا، وبلجيكا، ودوقية لوكسمبورج، وإيطاليا)

١٩٥٧	تأسيس السوق الأوروبية من ست دول
١٩٦٥	تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية
١٩٦٨	إنشاء الاتحاد الجمركي الأوروبي
١٩٧٣	انضمت الدنمارك وايرلندا للمجموعة الاقتصادية
١٩٧٥	انضمت بريطانيا للمجموعة الاقتصادية
١٩٧٩	تم التصويت فى أول انتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبي
١٩٨٥	أول احتفال للأوروبيين بيوم أوروبا في ٩ مارس
١٩٨٥	إنشاء السوق الأوروبية المشتركة
١٩٨٦	انضمت إسبانيا والبرتغال للمجموعة الاقتصادية الأوروبية
١٩٨٦	تم إصدار جوازات السفر الأوروبية ورفع العلم الأوروبي وإزالة الحواجز التجارية
١٩٩٠	تم توحيد ألمانيا الغربية والشرقية لتصبح دولة ألمانيا عضوًا بالاتحاد
١٩٩٢	معاهدة ماسترخت التي نتج عنها اتفاقية الاتحاد الأوروبي وجمع الهيئات الأوروبية التى أطلقت على نفسها الاتحاد الأوروبي
١٩٩٣	تم رفع العوائق الجمركية بين دول الاتحاد الأوروبي
١٩٩٥	انضمت (فنلندا- السويد- النمسا)
١٩٩٧	تم التوقيع على اتفاقية أمستردام، وهي تحديث لمعاهدة ماسترخت من أجل توسيع الاتحاد لكى لا يبقى حصرًا على دول أوروبا الغربية ليضم دول أوروبا الشرقية
٢٠٠٢	اليورو يحل محل عملات ١٢ دولة أوروبية
٢٠٠٤	الدفعة الأكبر، انضمت (ليتوانيا- إستونيا- سلوفينيا- لاتفيا- بولونيا- سلوفاكيا- التشيك- هنغاريا- قبرص- مالطا- المجر)
٢٠٠٧	انضمت رومانيا وبلغاريا
٢٠١٣	انضمت كرواتيا

الحواشى:

(1) William bin, An ESSAY towards the Present and Future Peace of Europe by the Establishment of an European parliment, 1963 http://www.fredsakademiet.dk/library/penn.pdf
(2) Jean-Jacques Rousseau, Project de paix perpetuelle, Geneve,1780 https://www.rousseauonline.ch/pdf/rousseauonline-0082.pdf
(3) Immanuel Kant, Pour la Paix perpetuelle, paris, 1880 , https://www.sens-public.org/IMG/pdf/SensPublic_GWormser_paix_perpet.pdf
(4) Speech Of Victor Hugo to the peace congress at paris, 22 AUG 1849, The Sydney Morning Herald, 26-12-1849, P3, https://trove.nla.gov.au/newspaper/article/12914658
(5) Schuman Declaration of 9 May 1950 , Robert Schuman Foundation, https://www.robert-schuman.eu/en/doc/questions-d-europe/qe-204-en.pdf , P1
(6) De Gaulle says 'non' to Britain - again, BBC 27-11-1967, http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/november/27/newsid_4187000/4187714.stm
(7) French Presdient Charles Degaullet Veto on British Membership of the EEC, 14 January 1963, International Relations and Security Network, switzerland, P:2-3
(8) Ibid
(9) Commission of the European Communities, Commission Opinion on the Greek Refuse for Membership, Brussels, January 1976, P1:2
(10) Eirini Karamouzi, The Palgrave Macmillan Greece, The EEC and the Cold war, 1974-1979, p:90
(11) Charles Powell, The long road to europe: spain and the european community,1957-1986, P:3 .
(12) Copenhagen criteria, Copenhagen European Council, 21-22 June 1993, P:1 http://www.europarl.europa.eu/enlargement/ec/pdf/cop_en.pdf

(١٣)عادل بلجيل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي دراسة مقارنة بين مجموعة ١٥ ومجموعة ٢٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص٢١.

(14) Ivo Maes and Ilaria Pasotti, The European Payments Union and the origins of Triffin's regional approach towards international monetary integration, National bank of belgium, brusless, 2016, P:14 https://www.nbb.be/doc/oc/repec/reswpp/wp301en.pdf

(١٥)جون بيندر وسايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدًّا، ترجمة خالد غريب، مؤسسة هنداوي، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، القاهرة، ص١٦٥

(16) The Treaty of Rome, European Commission online Archive, https://ec.europa.eu/romania/sites/romania/files/tratatul_de_la_roma.pdf

(١٧)جون بيندر وسايمون أشروود، مرجع سابق، ص١٦٥ .

(18) Treaty on European union, Council of the European Communities, Commission of the European Communities, P: 9 https://europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/docs/body/treaty_on_european_union_en.pdf

(١٩)سعدي كريم سلمان، العلاقات الأوروبية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين تنافس أم مشاركة، مجلة الدراسات الدولية، العدد الخامس والثلاثون، بغداد، د:ت، ص٦. https://www.iasj.net/iasj/download/8408c6b0c3969375

(20) Silvia Colombo and Camilla Committeri, Op.cit, P:23

(٢١)حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥، العدد الأول – ٢٠٠٩ ص ٢٧.

(٢٢)تأسست هذه المجموعة بناء على معاهدة إنشاء جماعة الدفاع الأوروبية الموقعة في باريس في ٢٧ مايو ١٩٥٢ من قبل دول البينلوكس وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية.

(23) Treaty on European Union, Council of the European commission, https://europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/docs/body/treaty_ on_ european_union_en.pdf

(٢٤)حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص١٧.

(٢٥)مزاني راضية ياسينة، التعاون المنظم الدائم: خطوة جديدة في مسار الأمن والدفاع الأوروبي، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص٣.

(26) Franco- British St.Malo Declaration (4 December 1998), Saint Malo, UK, 1998 https://www.cvce.eu/content/publication/2008/3/31/f3cd16fb-fc37-4d52-936f-c8e9bc80f24f/publishable_en.pdf

(27) European Council- Nice, 7-10 December 2000m Conclusion of The Presidincy, European Parliament Databases https://www.europarl.europa.eu/summits/nice1_en.htm

(28) The treaty of Lisbon, Fact Sheets on the European Union, European parliament database, https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/5/the-treaty-of-lisbon